

أثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992/2014 -

The impact of corporate tax on the flow of foreign direct investment

- Study of the Algerian case during the period 1992/2014 -

أ. بعلول نوفل، أ. أمينة سلايمية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم: (22 / 02 / 2015)، تاريخ التقييم: (16 / 03 / 2015)، تاريخ القبول: (30 / 04 / 2015)

Abstract

research paper examines the relationship between the tax on corporate profits and foreign direct investment flows rates in Algeria during the period 1992-2014.

We have adopted the standard in our study on EVIEWS program in order to know the impact of IBS on the FDI, and already was the result of the study there is an inverse relationship between them.

As a result the corporate income tax is considered a tool of motivational tools to bring and attract foreign investors, as flows resulting from foreign direct investment size is considered an important source of external funding sources for the host country.

Key words:

Foreign direct investment, taxes on corporate profits, tax incentives.

المخلص

تدرس هذه الورقة البحثية العلاقة بين معدلات الضريبة على أرباح الشركات و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1992-2014.

لقد اعتمدنا في دراستنا القياسية على برنامج EVIEWS من اجل معرفة مدى تأثير IBS على IDE، وكانت نتيجة الدراسة بالفعل توجد علاقة عكسية بينهما.

وكخلاصة فالضريبة على أرباح الشركات تعتبر أداة من الأدوات المحفزة لجلب واستقطاب المستثمر الأجنبي، كما تعتبر حجم التدفقات الناجمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر هام من مصادر التمويل الخارجية للبلد المستضيف.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار الأجنبي المباشر، الضرائب على أرباح الشركات، الحوافز الضريبية

مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم المواضيع الحديثة نسبيا والتي حظرت لنفسها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية و التطور وضرورة للحاق بركب التقدم، وقد ظهر هذا جليا مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي والذي رفقه ظهور لبوادر العولمة خاصة العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادات المتوالية للتجارة الدولية، إضافة إلى كل هذا فان معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية والتسييرية للبلدان المضيفة له.

وذلك باستفادة هذه الأخيرة من المستوى العالي للتكنولوجية المستعملة في أساليب الإنتاج، خلق فرص الشغل، زيادات الصادرات..... الخ ونتيجة للآثار الايجابية لهذا النوع من الاستثمار فقد وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات بهدف تشجيع اكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها، كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية و تسهيل مختلف الصعوبات الادارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب.

وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، والجباية المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها .

كما وتختلف السياسة الجبائية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية و السياسية السائدة في المجتمع، وكعينة من هذه النظم المختلفة اخترنا إجراء مقارنة بين السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي ومدى تأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر . ومنه ونظرا لأهمية الضرائب في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تبيننا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بإعداد هذه الورقة البحثية وذلك من خلال ثلاث محاور حيث تطرقنا في المحور الأول إلى الضريبة على أرباح الشركات أما المحور الثاني فحاولنا من خلاله معرفة مدى مساهمة الحوافز الضريبية في دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير حاولنا تدعيم المحورين الأولين بدراسة قياسية لأثر الضريبة على أرباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة بين 1992-2014 .

المحور الأول : عموميات حول الضريبة على أرباح الشركات

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي تعتمد عليها الدول، لأنها ذات نسبة مرتفعة نوعا ما، ولأنها تخص الشركات بجميع أنواعها، لذا يجب التركيز والاهتمام بهذه الشركات. فالضريبة على أرباح الشركات هي أداة للتحكم سواء في المجال الاقتصادي أو المجال السياسي أو في المجالات الأخرى (الاجتماعية، الثقافية...) فهي بذلك أي الضريبة على أرباح الشركات تعطي صورة عن مرونة وصلاحيات النظام الجبائي في أي دولة .

وحتى يمكننا فهم الضريبة على أرباح الشركات وما يتعلق بها أردنا التطرق إلى الضرائب بصفة عامة وبذلك نستطيع تصنيف الضريبة على أرباح الشركات ومعرفة موقعها في الاقتصاد الوطني.

1. مفهوم الضريبة وتطورها

لا تزال الضرائب والرسوم من أهم العناصر والموارد المالية التي تعتمد عليها الدول في تمويل خزائنها وتغطية النفقات المترتبة عنها، وقد تطور دورها ومفهومها لتصبح أداة للتدخل في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والسياسية.

1. تعريف الضريبة وأنواعها

❖ تعريف الضريبة:

لقد تعددت و اختلفت التعاريف المتعلقة بالضريبة من وقت و زمان لآخر، نذكر منها:

التعريف الأول: تعتبر فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع (حامد عبد المجيد دراز وآخرون، 2003، ص 5).

التعريف الثاني: فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (محمد عباس محرزي، 2008، ص 14).

« الضريبة هي اقتطاع جبري تقرضه الدولة علي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصورة نقدية عندما يحققون أرباحا، فهذه الأرباح هي التي تخضع للإقتطاع ».

❖ أنواع الضرائب:

تقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة وسنذكرها إيجازا (عادل فليح العلي، 2008، ص 163):

• الضرائب المباشرة:

تتمثل أساسا في جميع الضرائب المفروضة على الدخل بمختلف أصنافها من بينها:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG .
- الضريبة على أرباح الشركات IBS .

• الضرائب غير المباشرة:

تتمثل أساسا في الضرائب على الإنفاق ومنها:

✓ الرسم على القيمة المضافة T V A الذي يتضمن :

- مختلف العمليات التي يقوم بها المنتجون.
- أداء خدمات العمليات التي يقوم بها الوسطاء.

✓ الرسوم الجمركية.

✓ الرسوم على السيارات .

II. الضريبة على أرباح الشركات:

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة عام 1991 هو إخضاع الشركات العامة كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات . وقد عرف هذا النوع من الضرائب عدة تعديلات وتغييرات ودائما من أجل رفع حجم الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية للحد من أزمة البطالة التي تعاني منها الجزائر (محمود جمام، 2010/2009، ص 124).

1. نشأة و تعريف IBS

✓ نشأة: IBS

شهدت الضريبة على أرباح الشركات منذ كانت الجزائر تتبع النظام الاشتراكي تغيرات كثيرة و متعددة كان لها الأثر السلبي على استقرار النظام الضريبي في الجزائر ، و بتغير النظام الاشتراكي و دخول الجزائر إلى نظام الاقتصاد الحر تغير اسم الضريبة حيث كانت

تسمى BIC (الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية) إلى IBS (الضريبة على أرباح الشركات) و هذا طبقا للمواد من 4 إلى 57 من قانون المالية سنة 1992 و قد بدأ تطبيق هذا القانون ابتداء من 01 جانفي 1992 .
أما بالنسبة للتغيرات في معدل IBS فسندرجها في الجدول الموالي :

الجدول رقم 01: جدول يبين تغيرات معدل الـ IBS بدءا من 1992 إلى 2014:

السنة أو الفترة	المعدل العادي
1992 إلى 1994	60%
1995 إلى 1996	50%
1997	42%
1998 إلى 1999	40%
2000 إلى 2005	38%
2006 إلى 2012	30%
2013 إلى 2014	19%

المصدر: (ناصر مراد، 2004، ص62)

إن معدلات الضريبة على أرباح الشركات قبل الإصلاح الضريبي لسنة 1992 تعتبر جد مرتفعة، و هذا ما سبب ضغطا كبيرا على المؤسسات الجزائرية .

- و إليك الجدول أدناه يبين مقارنة لمعدل IBS في الجزائر و بعض الدول الأخرى (المقارنة أجراها صندوق النقد الدولي FMI في دراسة أجراها حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات) وتبين ارتفاع معدل IBS كثيرا ..

الجدول رقم 02: معدل الضريبة على أرباح الشركات في بعض الدول سنة 1988 :

البلدان	معدل الضريبة	مقارنة بالمعدل المطبق في الجزائر
الجزائر	55%	/
المغرب	49.5%	-5.5%
تونس	38%	-17%
مصر	40%	-15%
و.م.أ	34%	-21%
بريطانيا	35%	-20%
تركيا	46%	-9%

المصدر: (ناصر مراد :مرجع سابق ص66)

إن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 هو الذي فصل خضوع الأشخاص المعنويين إلى IBS والطبيعيين إلى IRG (الضريبة على الدخل الإجمالي)، فأصبحت الضريبة على أرباح الشركات تفرض على الأشخاص المعنويين إجباريا سواء كانت هذه الشركات أجنبية أو وطنية، خاصة أو عامة.

✓ تعريف الضريبة على أرباح الشركات:

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136. وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات" (المادة 135: قانون الضرائب المباشرة 1995)

خصائص ومزايا الضريبة على أرباح الشركات: لقد أنشأت الضريبة على أرباح الشركات لتحقيق أهداف عديدة منها التنظيم المتضمن فرض ضريبة خاصة على الأشخاص المعنويين ، كشركات الأموال ، وكذا لتخفيف العبء الضريبي المترتب على الشركات مما يساعد على التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي L'évasion fiscale ، وكذا المساهمة في النمو الإقتصادي. و من أهم خصائص الضريبة على أرباح الشركات: (ناصر مراد، مرجع سابق، ص70)

ضريبة وحيدة	• حيث أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين دون الطبيعيين
ضريبة عامة	• لأنها تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
ضريبة سنوية	• بحيث تفرض على أرباح السنة الواحدة المحققة في تلك السنة.
ضريبة نسبية	• حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل IBS ثابت 19٪ وليس لجدول تصاعدي مثل IRG.
ضريبة تصريحية	• بحيث يقوم المكلف بتصريح سنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية ، وذلك قبل الفاتح أبريل من السنة التي تلي سنة الاستغلال.

المطلب الثالث : أهمية الضريبة على أرباح الشركات (علي شيكوش السعيد وآخرون، 2004، صص 9؛ 11)

1- الأهمية المالية : قد أدى انتقال الجزائر إلى نظام الاقتصاد الحر ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إلى دخول الشركات الاستثمارية العالمية إلى الجزائر وتوسع السوق الوطنية ، وكذلك زيادة المستثمرين المحليين . حيث تضع الدولة شروطا لهذا الاستثمار وذلك لتحقيق المتطلبات الاقتصادية للدولة وحماية السوق الوطنية من كل عمليات الاحتكار والاستغلال.

وهنا يظهر دور الضريبة على أرباح الشركات كأداة لتشجيع الاستثمارات فارتفاع معدل IBS يؤدي إلى نفور المستثمرين من الجزائر ، والعكس بانخفاض معدل IBS الذي يؤدي إلى إقبال المستثمرين إلى الاستثمار في الجزائر وهذا ما يجعل الوعاء الضريبي يتوسع مما يعود بالفائدة المالية لخزينة الدولة ويجعلها تتجنب الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية أو الدول الأخرى وهذا ما يحقق السيادة الوطنية .

2- الأهمية الاقتصادية: تتحكم الضرائب في النشاط الاقتصادي للدولة ، وبما أن الشركات تمثل أكبر نسبة في هذا النشاط من حيث الوجود ، تستعملها الدولة كأداة لتحكم في حجم هذا النشاط فيمكن للدولة رفع الضرائب أو إيجاد ضرائب جديدة على منتج معين تنتجه شركة معينة لرفع سعره وتخفيض الطلب عليه كما ذكرنا في آثار الضريبة على الأسعار وبالمقابل خفض الضريبة على منتج آخر تنتجه شركة أخرى لخفض سعره ورفع

الطلب عليه وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، لهذا يشترط في النظام الضريبي أن يكون مرنا ويتمتع بإدارة جبائية فعالة .

3- الأهمية السياسية: إن تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبق على الشركات الأجنبية يساعد في منح الثقة السياسية في الجزائر و دول العالم مما يجعل الجزائر تكسب هذه الدول وتصبح تتعامل معها اقتصاديا وتجاريا .

الفرع الثاني: مجال تطبيقها

الشركات الخاضعة وجوبا للضريبة على أرباح الشركات	الشركات الخاضعة اختياريًا للضريبة على أرباح الشركات
أ- شركات الأموال وهي:	أ- شركات التضامن SNC ؛
0 شركات الأسهم SPA ؛	ب- شركات التوصية البسيطة؛
0 شركات المسؤولية المحدودة SARL ؛	ج- جمعيات المساهمة؛
0 مؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EUR	د - الشركات المدنية التي لا تكون على شكل شركات أسهم.
0 شركات التوصية بالأسهم.	
ب- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .	
ج- الشركات المدنية المكونة على شكل شركة أسهم.	

المطلب الثاني: الإعفاءات (بن ساسي شهرزاد، 2012/ 2013، ص 27)

الفرع الأول: الإعفاءات الدائمة

من أهمها:

-في القطاع الفلاحي: مثل عمليات التأمين والبنك التي يحققها صندوق التعاون الفلاحي مع شركائه، عمليات تعاونيات واتحادات الحبوب مع الديوان الجزائري المهني للحبوب... إلخ؛

-في القطاع الاجتماعي: مثل المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعاقين المعتمدة... إلخ؛

-عمليات التصدير: أي عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير ماعدا خدمات النقل البري، البحري أو الجوي، والتأمين والخدمات المصرفية؛

-في القطاع الثقافي: الأرباح التي تحققها الفرق المسرحية؛

-مجمعات الشركات: أي إعفاء الأرباح التي تحصل عليها الشركة من مساهمتها في رأسمال شركة أخرى

الفرع الثاني : الإعفاءات المؤقتة

- تشغيل الشباب: تعفى من IBS الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار وكالة ANSEJ لمدة ثلاث (03) سنوات الأولى من النشاط، ترفع هذه المدة إلى ست (06) سنوات إذا أقيمت هذه الاستثمارات في مناطق خاصة تعمل الدولة على ترقيتها.

يمدد هذا الإعفاء بسنتين إذا تعهد المستثمر بخلق 03 مناصب على الأقل لمدة غير محددة.

- الاستثمارات المنجزة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) تعفى لمدة 03 سنوات.

- الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الجزائري: إعفاء من IBS لمدة ثلاث (03) سنوات، تمدد بسنتين لتصبح خمس

(05) سنوات إذا قام المستثمر بتوظيف 100 عامل أو أكثر في بداية نشاطه.

ترفع هذه المدة إلى عشر (10) سنوات بالنسبة للاستثمارات التابعة للنظام الاستثنائي (المناطق الخاصة)
 - القطاع السياحي: إعفاء المؤسسات السياحية لمدة عشر (10) سنوات من IBS بشرط تعهدها بإعادة استثمار أرباحها. تستثنى من هذا الإعفاء وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات المختلطة.
 تعفى وكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية من IBS على رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة لمدة ثلاث (03) سنوات.

المطلب الثالث: وعاء وكيفية تحديده

يتمثل وعاء IBS في الربح الصافي للشركة، وهو الفرق بين النواتج والأعباء. يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة (النتيجة الجبائية) عن طريق إجراء تعديلات على النتيجة المحاسبية، وذلك بإجراء التخفيضات الممنوحة قانوناً، وبإضافة المصاريف التي ترفض إدارة الضرائب اعتبارها أعباء على المؤسسة. أي:



حتى يمكن خصم الأعباء المختلفة من إيرادات الشركة يجب أن تتوفر فيها شروط وهي:

- أن تكون هذه الأعباء مرتبطة أساساً بنشاط المؤسسة؛

- أن تكون مبررة ومرتبطة بنفس السنة؛

- أن يكون خصمها مسموحاً به قانوناً.

تتمثل أهم أعباء المؤسسة في: مشتريات البضاعة والمواد الأولية، مصاريف المستخدمين، الأعباء الاجتماعية، الأتعاب، الضرائب والرسوم المهنية، الإيجارات، الصيانة، التأمين، الأعباء المالية، النقل، الإشهار والدعاية، الاهتلاكات...

المطلب الرابع: معدلاتها

19 % * بالنسبة للأنشطة الإنتاجية، مؤسسات البناء والأشغال العمومية، وكذا الأنشطة السياحية؛

25 % * بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمية.

ملاحظة :

في حالة ممارسة الشركة لنشاط مختلط، لا يمكن تطبيق معدل 19 % إلا إذا كان رقم الأعمال المحقق من الأنشطة المذكورة في الفقرة الأولى يفوق 50 % من رقم الأعمال الإجمالي للشركة.

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المحور للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتطرق لمختلف جوانبه

أولاً مفهوم و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع واشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، وسنحاول من خلال مايلي إبراز مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (سحنون فاروق، 2010/2009، ص 9).

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف صندوق النقد الدولي: عرفه بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10 بالمائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ocde) على أنه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 بالمائة من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.

حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 بالمائة فما فوق لكي يعتبر استثماره استثمار أجنبي مباشر، و بالتالي إذا كانت حصة المستثمر اقل من 10 بالمائة، فإنه في هذه الحالة يعد استثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذلك فالخط الفاصل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه. فتعتبر استراليا حيازة 25 بالمائة على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثمار مباشراً على حين نجد 20 بالمائة بالنسبة لفرنسا، و 10 بالمائة في كل من الوم أ و السويد و ألمانيا.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن التعاريف السابقة تتفق حول معيارين لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وهما :

- 1- أن يمارس نشاط الاستثمار في إقليم بلد مضيف غير بلد المستثمر الأصلي (معيار التوطن)
 - 2- أن يتمتع المستثمر الأجنبي بحصة من رأس مال المشروع أو من ملكية تسمح له بالمشاركة في اتخاذ القرارات (معيار الملكية واتخاذ القرارات).
- والجدير بالملاحظة أن هذا النوع من التدفقات المالية يتميز عن غيره من الأشكال الأخرى لتحركات رؤوس الأموال ليس فقط في شكل حصص ملكية ، وإنما في شكل آلات و تكنولوجيا ومعرفة ومهارات.
2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة و إلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات، وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي (سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 20):

1/ تبعاً لنوعية أو صفة القائم بعمل الاستثمار، يمكن التمييز بين شكلين من الاستثمار:

- الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية
- الاستثمار الأجنبي العام: وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية، أو المؤسسات و الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية.

2/ تبعاً للمدة الزمنية: يقسم الاستثمار الأجنبي إلى شكلين التاليين:

- الاستثمارات قصيرة الأجل و هي الاستثمارات التي تتضمن تحريكاً في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة، و يمثلها الأوراق المالية زو الكمبيالات وفتح الاعتمادات، وهذه الاستثمارات غالباً ما تؤدي على دعم العجز في ميزان المدفوعات للبلدان المضيقة.
- الاستثمارات طويلة الأجل: وتشمل رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة.

3/ تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار: هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي هما:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: و يعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار شيوعا، وأهمية في البلدان المتلقية له.

✓ الاستثمار الأجنبي غير المباشر: و يطلق على هذا النوع من الاستثمار باستثمار المحفظة (portfolio investment) ، نظرا لتعوله بشراء الأسهم و السندات، و الاكتتاب في أسهم و سندات مشروعات قائمة دول قصد ممارسة إشراف ما.

و ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع (عبد السلام أبو قحف، 2003، ص 48)

1/ الاستثمار المشترك: والذي يتجسد من خلال مساهمة طرفان أو أكثر (سواء كان قطاعا عاما أو خاصا) في راس المال أو الإدارة أو الخبرة أو براءة الاختراع، أو جميعها حيث يكون احد الأطراف شركة دولية تقوم بإداره المشروع بالاتفاق مع بقية الأطراف.

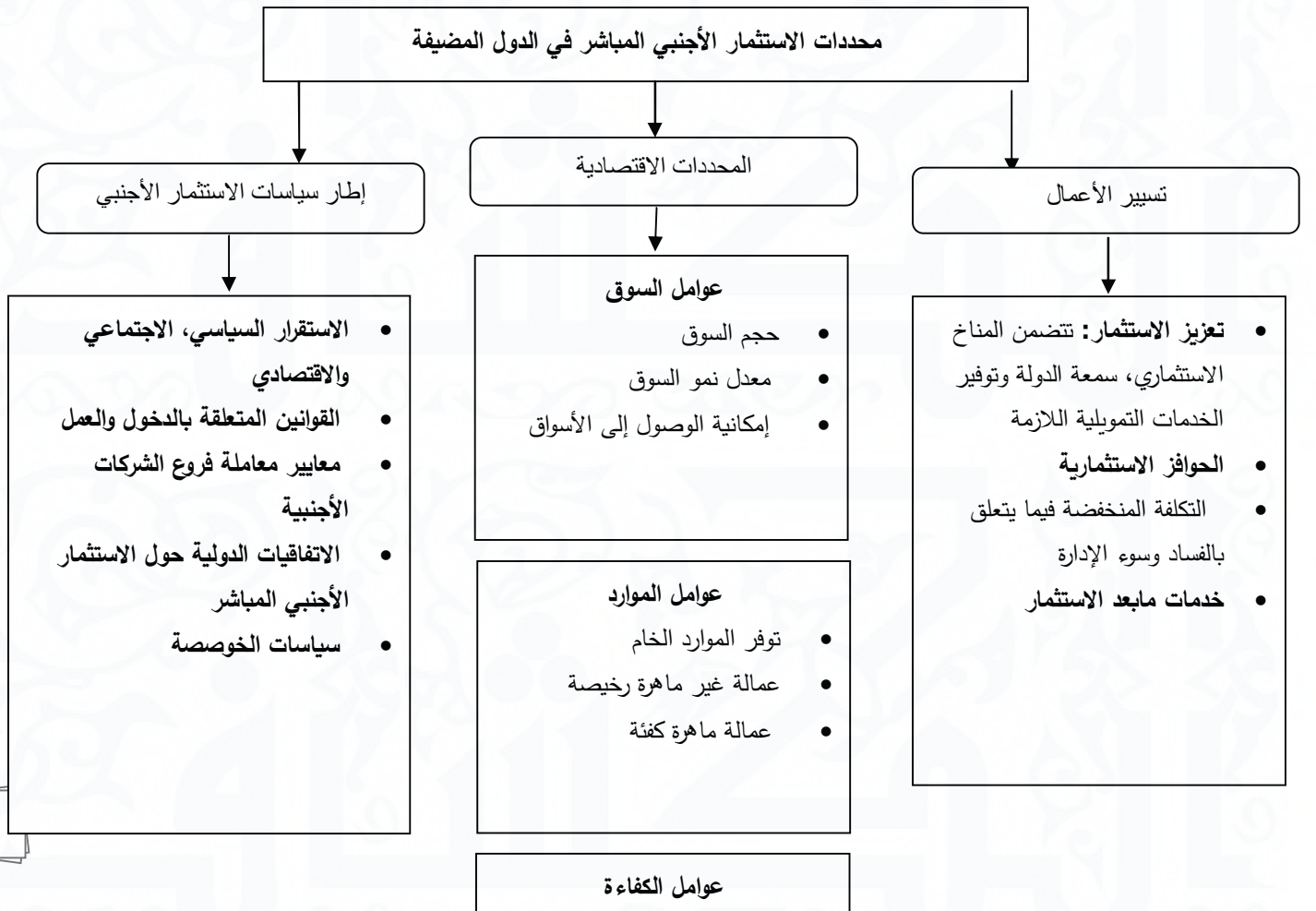
2/ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في البلدان المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، و التفويض الموكل له، ونوع النشاط، وذلك وفق اتفاقية مبرمة مع البلد المضيف.

3/ الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعددة الجنسيات : و هي استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأسمالها أكثر من بلد، حيث تتمتع بقدرات تمويلية و تكنولوجية و تنظيمية عالية، الأمر الذي يمكنها من الاستحواذ على نحو 80 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها المذكورة سلفا، لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بمناخ الاستثمار ونحاول اختصارها وتوضيحها في الشكل الموالي (زرقين عبود، 2014، ص 111):

شكل رقم (2) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



4. اثر الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لجذب الدول للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من استخدام عدة أساليب من بينها وأهمها الضرائب، و الاعتماد على هذا الأسلوب أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنافس الضريبي بينها، غير أن هناك جدال حول مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1/ مفهوم حوافز الاستثمار وأنواعها:

هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي (غنية غابي، 2004، ص 70)، كان تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق الأهداف ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... الخ. إن حوافز الاستثمار على اختلاف أنواعها على سبيل الإجمال لا الحصر هي خمسة:

- درجة انفتاح اقتصادي عالية
- السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على التنبؤ
- استقرار الأحوال القانونية والاقتصادية
- أسعار صرف مستقرة نسبيا
- هيكل ضريبي يشجع على تمويل الاستثمار ولا يعطى مزايا أكثر للتمويل بالعجز

2/ مكونات الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر: تصنف إلى ثلاث فئات رئيسية (مصباح بلقاسم، 2005/ 2006، ص 30)

الحوافز المالية : وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، وحوافز التصدير.

- **الحوافز التمويلية:** وتتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل إعانات حكومية، أو قروض بفوائد منخفضة، أو المشاركة الحكومية في المشروع، التامين الحكومي بمعدلات منخفضة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغيرات أسعار الصرف، أو المخاطر التجارية كالتامين والمصادرة.
 - **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.
- وتهدف هذه الحوافز الى مايلي:

- تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات تسويقية، توفير المواد الخام، المساعدة في التدريب.
- تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من راضي ومباني ومياه ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية
- وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.
- كما تشمل الحوافز الأخرى، الحوافز المتعلقة بالبنية التشريعية والتنظيمية، مثل عدم التقييد ببعض اشتراطات قوانين العمل، البيئة والصحة، وحماية المستثمرين من البنود التعسفية، والإجراءات التي يمكن أن تلحق الأضرار بهم.
- وتجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحوافز التمويلية لافتقار مواردها الى تقديم هذا النوع من الحوافز، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول المتقدمة، وربما يكون ذلك واحد من أهم الأسباب التي تجعل من هذه الدول مناطق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- وتقوم الدول النامية بتصميم حوافزها على أساس مالي، لانه لا يكلفها أعباء مالية.

5. أشكال حوافز الاستثمارات (ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره ص 63):

1- الحوافز المرتبطة بالضريبة على الشركات و تشمل مايلي:

- إعفاء مؤقت أو معدل مخفض للضرائب على الشركات
- حسومات للاستثمارات
- تطبيق معدل اهتلاك متسارع
- مؤونات (أو أحكام خاصة) للمبالغ المعاد استثمارها، أو بمناسبة التوسع في النشاط،
- تخفيض مكرر لبعض المصاريف لأغراض جبائية (عادة ما ترتبط بالتشغيل والتصدير، والبحث والتطوير، والتجهيزات).

2- الحوافز الأخرى ذات الطبيعة الجبائية وتشمل مايلي:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل المفروض على الأشخاص الطبيعيين، ولاسيما على شطر الأرباح الموزعة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية عند الاستيراد وخاصة إعفاء السلع والتجهيزات والمواد الأولية، وقطع الغيار والمداخلات الوسيطة في عمليات الإنتاج.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية عند التصدير
- الإعفاء من الرسم على المبيعات والرسم العقارية، والرسوم على الدخول المهنية،
- تخفيض نسبة المساهمة في الضمان الاجتماعي

3- الحوافز ذات الطبيعة المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- قبول التمويل بشروط ميسرة
- مساهمة الدولة في رأس المال
- الحماية من المنافسة عند الاستيراد
- منح ضمانات للقروض
- الدعم المباشر
- التمويل بالتجهيزات الخاصة
- المساهمة في المصاريف الأولية المرتبطة بالتكوين، والتعهد بدفع أجور خاصة بالتشغيل

4- الحوافز من طبيعة تشريعية(قانونية) من بينها:

- المعايير المطبقة في الميدان الاجتماعي والعمل و البيئة

ثانيا :أهم الدول و القطاعات المستثمر فيها بالجزائر:

تستقطب الجزائر جنسيات متعددة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعد دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الدول العربية من أهم الدول المستثمرة حيث يستحوذ الاتحاد الأوروبي على ما يقارب 272 مشروع تستثمر فرنسا لوحدها ما يعادل 121 مشروع كما تمتلك الدول العربية ما يعادل 290 مشروع استثماري بالجزائر خلال الفترة في الجزائر 2002-2009؛ كما هو موضح في الجدول التالي (سالكي سعاد، 2010/2011، ص 250):

جدول 4 :أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2009

الدول	عدد المشاريع	المبالغ المستثمرة(مليون دينار)
اوروبا	324	301997
الاتحاد الاوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
اسيا	48	513688
امريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسيات	14	2600

SOURCE : www.andi.dz consultée le 06/10/2015

أما عن القطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول الأجنبية في الجزائر فهي تتوزع على مجمل القطاعات الاقتصادية وهذا حسب ما تعلنه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الجدول التالي ANDI :

جدول 5:أهم القطاعات المستثمر فيها من قبل المستثمرين الأجانب خلال الفترة 2002-2009

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ
الزراعة	10	2021
البناء،الاشغال العمومية	99	472163
الصناعة	387	889532
الصحة	4	5982
النقل	33	12531

السياحة	15	26216
الخدمات	143	117953
الاتصالات	3	162586
المجموع	694	1688985

SOURCE : www.andi.dz consultée le 06/10/2015

المحور الثالث : نموذج قياسي يربط بين الضريبة على أرباح الشركات و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2014-1992

من الطرح النظري السابق تبين ان للضريبة على أرباح الشركات دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ المناسب له ،و من خلال هذا الجزء سنحاول اختبار صحة هذا الطرح النظري مع واقع الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة درجة الارتباط بين المتغيرين.

نظرا لتوفير الإحصائيات اللازمة سنعمد فقط على الضريبة على أرباح الشركات و سنهمل اختبار اثر مختلف الأنواع الأخرى من الضرائب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ دراسة اثر الضرائب على أرباح الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر:

نفترض أن دالة استثمار أجنبي مباشر بدلالة الضريبة على أرباح الشركات تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$IDE = \alpha + \beta \cdot IBS + \sum \epsilon_i$$

حيث:

IDE : الاستثمار الأجنبي المباشر

IBS : الضريبة على أرباح الشركات

α : ثابت يعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل غياب IBS

β : ميل الدالة أو درجة الانحدار

$\sum \epsilon_i$: حد الخطأ

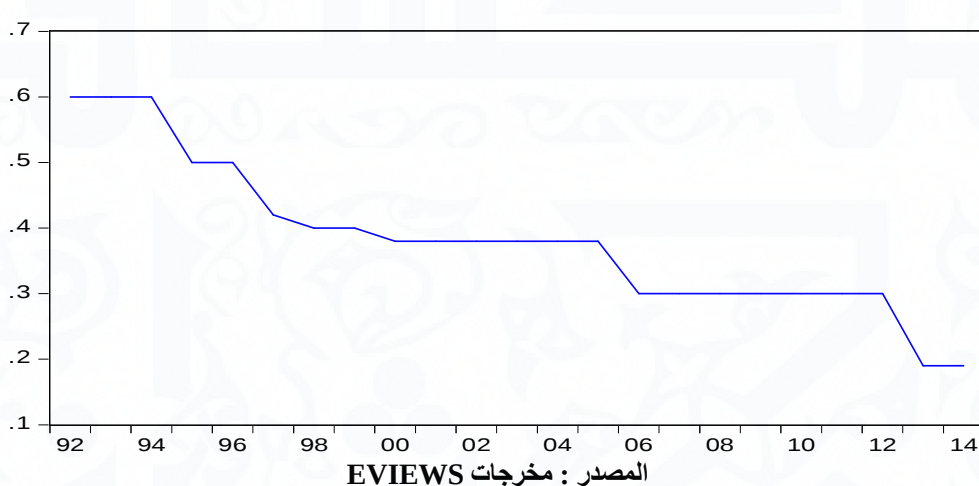
غالبا ما يربط الاستثمار بصفة عامة وجود علاقة عكسية مع الضرائب (IBS) ،لذلك سنحاول اختبار أثر التغير على مستوى النسب المئوية المطبقة على أرباح الشركات على التغير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وذلك خلال فترة دراسة 2014-1992 .

1) التعريف بالمتغيرات:

المتغير الأول: المتغير المستقل : IBS (X) الضرائب على أرباح الشركات، ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح، تقدر بالنسب المئوية ، قمنا باستخراج النسب المئوية بين الفترة 2014-1992 وذلك اعتمادا على القوانين المالية كمصدر .

جدول يوضح نسب الضريبة على أرباح الشركات من 2014-1992

منحنى بياني يمثل تغيرات نسب الضرائب على أرباح الشركات في الجزائر(2014-1992)

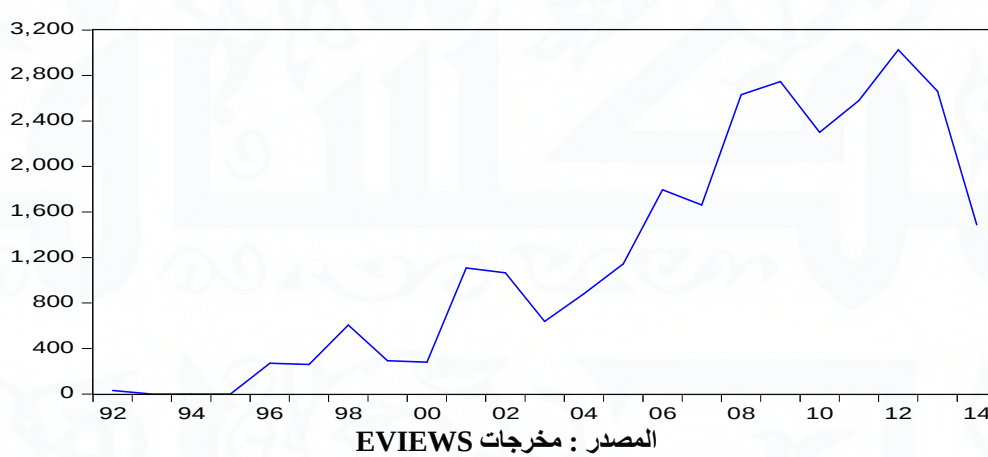


✓ من خلال المنحنى البياني نلاحظ:

أن معدلات الضريبة على أرباح الشركات في بداية (90) التسعينات كانت مرتفعة حيث في سنة 1992 قدرت بـ 60% واستمرت بنفس المعدل لثلاث سنوات، وبعدها انخفضت بنسبة 10% في سنة 1995 و 1996، ثم بعدها استمر معدل IBS في الانخفاض من 1997 إلى غاية 1999 من 42% إلى 40%، ومن سنة 2000 إلى 2005 استقرت النسب عند 38% وبعدها من 2006 إلى 2012 انخفضت و استقرت عند معدل 30%، وبعدها نلاحظ أيضا من سنة 2013 إلى 2014 تراجع في نسب IBS أين وصلت إلى 19%(القطاع الإنتاجي).

المتغير الثاني : المتغير التابع : (Y) IDE الاستثمار الأجنبي المباشر: يعبر عن التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة إلى الجزائر ما بين الفترة 1992-2014، الوحدة: مليون دولار، مصدر الإحصائيات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاكتاد).

منحنى بياني يمثل حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1992-2014)



من خلال المنحنى البياني نلاحظ:

ان في بداية التسعينات كانت حجم التدفقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتعدى 30 مليون دولار وذلك عند سنة 1992، وبعدها مباشرة أصبحت تقريبا منعدمة خلال الفترة بين 1993 و 1994، لكن ابتداء من سنة 1995 نلاحظ ان هناك تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث قدرت بـ 25 مليون دولار و عند سنة 1996 و 1997 بين 260 و 270 مليون دولار ، وكذلك ما بين 1998 و سنة 2003 هناك تذبذب في رؤوس الأموال الأجنبية كما تم تسجيل عرض مرتفع بالنسبة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 2003 إلى 2012 حيث ارتفعت من 882 مليون دولار الى ان بلغت 3052 مليون دولار، وبعدها في سنة 2013 و 2014 توليا سجل هناك تراجع على مستوى التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في الجزائر.

(2) اثر IBS على IDE في الجزائر:

1. طريقة التقدير:

حيث ان الدالة التي افترضناها لتبيان العلاقة بين IBS و IDE تأخذ الشكل الخطي البسيط، وبلاستعانة بطريقة المربعات الصغرى استطعنا الحصول على النتائج التالية

2. تقدير واختبار النموذج:

✓ تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية:

حيث ان الدالة التي افترضناها لتبيان العلاقة بين IBS و IDE تأخذ الشكل الخطي البسيط، وبلاستعانة بطريقة المربعات الصغرى أسطعنا الحصول على النتائج التالية:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 10/25/15 Time: 16:29
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3937.383	465.6766	8.455188	0.0000
X	-7186.083	1169.768	-6.143172	0.0000
R-squared	0.642484	Meandependent var	1194.174	
Adjusted R-squared	0.625459	S.D. dependent var	1035.210	
S.E. of regression	633.5460	Akaike info criterion	15.82348	
Sumsquaredresid	8428990.	Schwarz criterion	15.92222	
Log likelihood	-179.9701	Hannan-Quinn criter.	15.84832	
F-statistic	37.73856	Durbin-Watson stat	0.742301	
Prob(F-statistic)	0.000004			

المصدر: مخرجات EViews

✓ التمثيل الرياضي للعلاقة:

ومنه يمكن تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الضريبة على الأرباح كمايلي:

$$\hat{Y} = 3937.38 - 7186.08 * X$$

3. تقييم النموذج:

✓ التقييم الاقتصادي للنموذج:

بالنظر إلى إشارة β نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة على أرباح الشركات وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة. والتفسير الاقتصادي للمعلمة β أن الانخفاض في نسب الضريبة على الأرباح تؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى آخر : إذا انخفض معدل IBS بـ 1% يرتفع IDE بـ 7186.08 مليون دولار .

✓ التقييم الإحصائي للنموذج :

بعد قبول النموذج اقتصاديا سنقوم باختباره إحصائيا، وذلك باستخدام أدوات إحصائية كمعاملات الارتباط المختلفة (فيشر وستودنت).

فبالنظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يساوي 0.6424 أي مما يدل على ان المتغير المستقل يفسر لنا 64.24% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى آخر أن التغيرات في معدلات الضريبة على الأرباح علي الشركات تفسر لنا حوالي 64.24% من التغيرات الحاصلة على مستوى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و 35.76% تفسرها عوامل أخرى اي وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها.

اما لمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج فتلجأ الى كل من اختبار فيشر وستودنت.

(1) اختبار ستودنت : (اختبار معنوية معاملات الانحدار اثر X على Y) عند درجة معنوية 5%

$$0 = \beta_i : H^0$$

$$0 \neq \beta_i : H^1$$

بما ان t و $t_{prob} < 0.05$ والمجدولة t المحسوبة ومنه نرفض فرضية العدم H^0 ونقبل H^1 .

وهنا نشير الى اثر وأهمية X في تفسير Y .

وبالتالي β لديها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% و الاحتمالية F_{prob} اقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود معنوية كلية للنموذج.

(2) اختبار فيشر : لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 37.73 وهي معنوية عند درجة معنوية 5% مما يجعلنا

نقبل النموذج ككل، ونرفض بذلك فرضية العدم.

4. اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى :

أ- مشكلة عدم تجانس التباين (اختبار وايت)

نتائج اختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.844409	Prob. F(2,20)	0.1840
Obs*R-squared	3.581555	Prob. Chi-Square(2)	0.1668
Scaled explained SS	1.966294	Prob. Chi-Square(2)	0.3741

المصدر : مخرجات Eviews

لدينا $F_{prob} = 0.1840 > 0.05$ و $F_c < F_t$ وبالتالي نقبل H_0 اي ليس هناك مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء.

ب- مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)

نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.233575	Prob. F(2,19)	0.0083
Obs*R-squared	9.112502	Prob. Chi-Square(2)	0.0105

المصدر : مخرجات Eviews

لدينا $F_{prob} = 0.0083 < 0.05$ في هذه الحالة توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية، فهنا يتطلب الامر تصحيح النموذج

بإضافة $AR(1)$ في المعادلة :

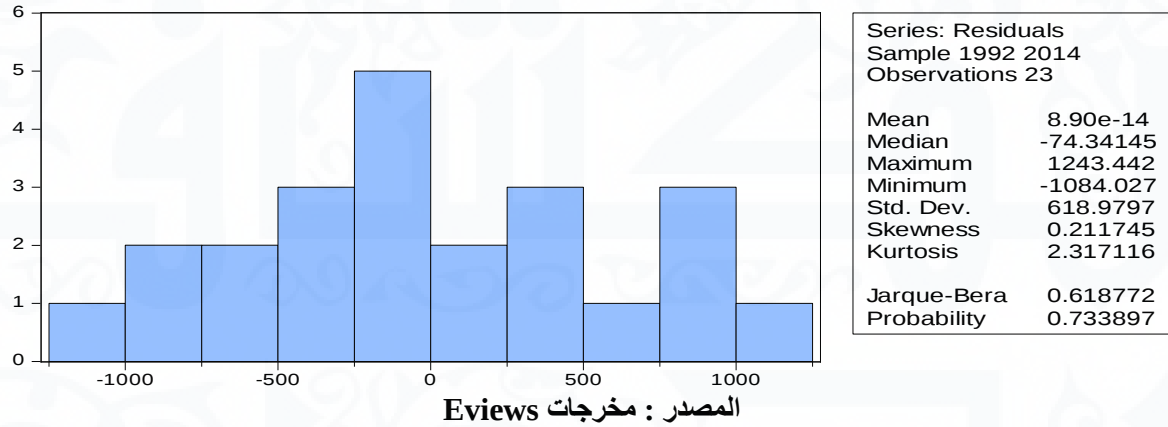
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.244702	Prob. F(2,17)	0.3130
Obs*R-squared	2.810086	Prob. Chi-Square(2)	0.2454

المصدر: مخرجات Eviews

بعد التصحيح النموذج تحصلنا على Fprob جديدة $0.05 < 0.313$ بناء على النتائج المتحصل عليها يمكن القول عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ت- التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جاك بيرا)
نتائج اختبار جارك بيرا:



لدينا : $JBprob=0.7338 > 0.05$ و منه نقبل H_0 أي أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة :

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن للضرائب ونخص الذكر الضريبة على أرباح الشركات علاقة بمناخ الاستثمار وذلك من خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفاءات والامتيازات الضريبية (إعفاء، تخفيض، تأجيل...) دورا في تمييز الأقطار المستقطبة للاستثمار الأجنبي بعضها عن بعض، وفي دراستنا هذه فان الجزائر عمل على تحقيق المناخ الملائم سواء لاستقطاب المستثمر الأجنبي او تحفيز المستثمر المحلي، وذلك من خلال تهيئة الإطار القانوني والمؤسسي، حيث شكلت الجزائر عدة قوانين التي ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة الحوافز و الإعفاءات التي تضمنتها تلك القوانين خاصة من بداية التسعينات، وكذا محاولة إزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف حائلا دون مجئ المستثمر الأجنبي.

أما فيما يخص نتائج الدراسة القياسية والتي كانت حول دراسة اثر الضريبة على الأرباح الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1992-2014 فتبين لنا :

- إن الضريبة على أرباح الشركات مسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و هي ذات تأثير يقدر بـ 67 بالمائة النسبة وهي ذات الأثر المباشر، وهذا الأمر لا يعني إغفال أو إهمال تأثير متغيرات أخرى التي تقدر بـ 33 بالمائة هي كذلك تؤثر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- توجد علاقة عكسية بين المتغير المستقل **IBS** والمتغير التابع **IDE** لوجود الإشارة السالبة للمعامل β ، أي كلما انخفضت نسب الضريبة على ارباح الشركات تؤدي الى ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

الخاتمة

من خلال الدراسة يتضح جليا انه لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل وتحقيق التنمية للأقطار، وان جميع دول العالم على حد سواء لم تعد ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر على انه خطر وشكل جديد من أشكال الاستثمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية و الازدهار.

والدليل على ذلك التسابق والمنافسة التي ظهرت في الآونة الأخيرة بين الدول حتى المتطورة منها بغية توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره.

إلا انه وفي الجهة المقابلة لا يجب ان ننكر بعض الآثار السلبية التي تفرزها تلك الاستثمارات ،لذا وجب على الدولة المستقطبة أن تتعامل مع هذا النوع من الاستثمارات بطريقة رشيدة وفق ما تريده أن يحدث من آثار ايجابية.

وحتى تتمكن الدول المستضيفة من استقطاب هذا النوع من الاستثمارات ،وجب عليها توفير المناخ الملائم والمناسب لتحفيزه، لعل أدوات السياسة المالية من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ ونخص بالذكر السياسة الجبائية والضرائب للدولة المستقطبة مثل تقديم الحوافز و الامتيازات الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي. وفي هذا الإطار سعت الجزائر لتحقيق ذلك المناخ المناسب لجذب المستثمر الأجنبي من خلال مجموع الإصلاحات (الاقتصادية والقانونية...) والمشاريع التنموية التي أطلقتها تهيئة البنية التحتية.

النتائج المتوصل إليها:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.
- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الايجابية، إلا انه كذلك قد يفرز آثارا سلبية لابد للدولة المضيفة من الحذر منها.
- إن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والقبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ،ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ الملائم له خاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه.
- أن العلاقة بين الضرائب بصفة عامة والضرائب على إرباح الشركات بصفة خاصة ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل إلى نسجها، فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله يجذب نحو الاستثمار فيها.
- لايمكن رد ضعف التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة لأي قطر فقط إلى ضعف سياستها الجبائية، وإنما توجد عوامل أخرى مثل التوتر السياسي والأمن، و التدهور الاجتماعي...الخ.

قائمة المراجع :

- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .
- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، ج 2 ، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2003.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، ط4، دار هومة، الجزائر، 2008.
- عادل فليح العلي، مالية الدولية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، 2008 .
- سنونون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010/2009.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- محمود جمام، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
- زرقين عبود وبيري نورة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب، محددات وآثار -دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعدلات الآتية - مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة أم البواقي، 2014.

- غنية غابي، محددات إستقطاب الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
- بن ساسي شهرزاد ، السياسة الجبائية و دورها في دعم الاستثمار ، ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2013.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010.
- مصباح بلقاسم ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2006-2005.
- إحصائيات الضرائب على أرباح الشركات مأخوذة من قوانين المالية من 1992 إلى غاية 2014.
- إحصائيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مأخوذة من موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).
- استخدام برنامج Eviews 8.0 .